جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الإجابة النموذجية في مقياس تحليل سوسيولوجي لتاريخ الجزائر

الجواب الأول: (6ن)

باستخدام أداة التحليل السوسيوتاريخي، يمكن تفسير كيفية تفكيك الاستعمار للبنية القبلية للمجتمع التقليدي. فقد عمل الاستعمار بشكل منهجي على إضعاف القبائل باعتبارها وحدات اجتماعية وتنظيمية كانت تمثل الركيزة الأساسية للنظام الاجتماعي التقليدي. استخدم الاستعمار مجموعة من السياسات لتفكيك هذه البنية، منها فرض الضرائب المجحفة، والسيطرة على الأراضي القبلية من خلال قوانين الملكية، وإعادة تقسيم الأراضي بما يخدم مصالحه الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، قام الاستعمار بزرع الخلافات بين القبائل وتشجيع الصراعات الداخلية لضمان عدم تكتلها ضد المستعمر. كما أحدث تغييرات جوهرية في النظام الاجتماعي من خلال إدخال أنماط اقتصادية حديثة قائمة على الفردية، ما أدى إلى تراجع دور العلاقات التقليدية القائمة على التعاون والتضامن القبلي. هذا التفكيك نتج عنه تشويه للبنية القبلية التقليدية وتحول المجتمع إلى حالة من التبعية الاقتصادية والاجتماعية للمستعمر.

بالإضافة إلى السياسات الاستعمارية التي استهدفت تفكيك البنية القبلية، اعتمد الاستعمار الفرنسي على مجموعة من القوانين الجائرة التي عززت هذا التفكيك وأضعفت النظام القبلي التقليدي. من أبرز هذه القوانين "**قانون الأهالي (Code de l'Indigénat)** "الذي صدر في أواخر القرن التاسع عشر، والذي فرض قيودًا صارمة على السكان الأصليين، وجعلهم خاضعين لنظام عقوبات خاص بهم، مما ساهم في تفكيك سلطتهم التقليدية وتقويض مكانة الزعامات القبلية.

كما أصدر الاستعمار **قوانين المصادرة والاستيطان**، مثل مرسوم 1871 ومرسوم 1873 (قانون وارنير)، اللذين قننا نهب الأراضي القبلية وتحويلها إلى ملكية فردية يمكن بيعها أو مصادرتها بسهولة. كان لهذه القوانين أثر مدمر على القبائل، حيث فقدت الكثير من الأراضي التي كانت تُدار بشكل جماعي وفقًا للعادات القبلية، مما أدى إلى إضعاف الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين أفرادها، وإجبار العديد منهم على الهجرة إلى المدن أو العمل في المزارع الاستعمارية كأيدٍ عاملة رخيصة.

علاوة على ذلك، عمل الاستعمار على **إلغاء المجالس القبلية التقليدية** أو تقليص دورها، واستبدلها بإدارات استعمارية يتحكم فيها المعمرون، مما حرم القبائل من آلياتها التقليدية في حل النزاعات وإدارة شؤونها الداخلية. كما شجع الاستعمار **تعيين زعماء قبليين موالين له**، ما أدى إلى إضعاف شرعية القيادة القبلية وتحويلها إلى أدوات لتنفيذ السياسات الاستعمارية بدلاً من الدفاع عن مصالح الجماعة.

إلى جانب ذلك، **لعبت السياسات التعليمية والثقافية** دورًا في تفكيك البنية القبلية، حيث سعى الاستعمار إلى فرض الثقافة الفرنسية واستبعاد اللغة العربية والأمازيغية، مما أدى إلى تآكل الهوية الثقافية القبلية وتفكيك النظام القيمي التقليدي الذي كان يحكم العلاقات الاجتماعية داخل القبيلة.

نتيجة لهذه القوانين والممارسات، تراجع دور القبيلة كوحدة اجتماعية وتنظيمية، وحلّت محلها بنى جديدة مفروضة من قبل المستعمر، مما أدى إلى إحداث **قطيعة تاريخية بين المجتمع التقليدي والنظام الاستعماري** .هذا التفكيك لم يكن مجرد تحول إداري أو اقتصادي، بل كان **إعادة هيكلة قسرية للمجتمع التقليدي** جعلت منه أكثر عرضة للاستغلال والتهميش في ظل السيطرة الاستعمارية.

الجواب الثاني: (6ن)

يتوجب على الباحث في علم الاجتماع الرجوع إلى التاريخ لأنه يوفر سياقًا لفهم الظواهر الاجتماعية في أبعادها الزمنية. فالتاريخ يعكس ديناميكيات التغير الاجتماعي، ويوضح العوامل

التي ساهمت في تشكيل البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمعات عبر الزمن. من خلال دراسة الأحداث التاريخية، يمكن للباحث تحديد الأصول والجذور العميقة للمشاكل الاجتماعية المعاصرة، كما يمكنه فهم كيفية تأثير السياقات التاريخية على الحاضر. التاريخ يساعد أيضًا على تحليل الاستمرارية والتحولات في الأنماط الاجتماعية، مما يمنح الباحث رؤية شاملة تمكنه من تقديم تفسير أعمق وأكثر دقة للظواهر. لذا، فالرجوع إلى التاريخ ليس مجرد عملية تكميلية، بل هو أداة ضرورية لفهم الظواهر الاجتماعية بمنهجية علمية.

إلى جانب ذلك، يسمح الرجوع إلى التاريخ للباحث السوسيولوجي بتفكيك السرديات السائدة حول الظواهر الاجتماعية، من خلال المقارنة بين الفترات المختلفة وفهم كيف ولماذا حدثت التغيرات في البنية الاجتماعية والثقافية. فالتغيرات في القيم، والأنظمة السياسية، والهياكل الاقتصادية لا تحدث بمعزل عن السياق التاريخي، بل تتأثر بمجموعة من التفاعلات التاريخية التي تُلقي بظلالها على المجتمع المعاصر.

كما أن استخدام المنهج التاريخي في علم الاجتماع يساعد على **اكتشاف أنماط التغير الاجتماعي**، مثل التحول من المجتمعات التقليدية إلى الحديثة، أو من الاقتصادات الزراعية إلى الصناعية، مما يمكّن الباحث من التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية بناءً على دراسات الماضي.

علاوة على ذلك، فإن **التاريخ يوفر قاعدة بيانات غنية بالوقائع والتجارب الاجتماعية** التي يمكن تحليلها لفهم نشأة المؤسسات الاجتماعية، مثل الدولة، والأسرة، والتعليم، والدين، مما يساعد في استقراء كيفية تطورها واستمراريتها أو تراجعها. وهذا أمر ضروري لفهم التحولات الكبرى، مثل الاستعمار والاستقلال والعولمة، التي أعادت تشكيل المجتمعات وأثرت على هويتها وتوازنها الاجتماعي.

إضافةً إلى ذلك، **التاريخ يزود الباحث بمنظور نقدي** يساعده في تجاوز التفسيرات السطحية أو الأحكام المطلقة حول الظواهر الاجتماعية، من خلال تحليل العوامل البنيوية التي قادت إلى التحولات الاجتماعية، ما يساهم في بناء معرفة علمية قائمة على أسس موضوعية.

فمثلاً، لا يمكن فهم التحولات الاقتصادية في المجتمعات العربية دون العودة إلى تاريخ الاستعمار وتأثيره على الأنظمة الاقتصادية والسياسية.

لهذا، فالرجوع إلى التاريخ في البحث السوسيولوجي ليس مجرد استرجاع للماضي، بل هو **أداة تحليلية فعالة** تساهم في تطوير النظريات السوسيولوجية، وإثراء النقاشات حول قضايا الحاضر، وتقديم حلول علمية قائمة على فهم معمق لسيرورة التغير الاجتماعي.

الجواب الثالث: (8ن)

يمكن مقاربة فترة ما بعد الاستقلال في ضوء التاريخ الآني من خلال تحليلها كمرحلة انتقالية تعكس تداخل العوامل التاريخية والمستجدات المعاصرة. فعلى الرغم من أن مرحلة ما بعد الاستقلال تمثل نهاية الاحتلال، إلا أنها تحمل تأثيرات مباشرة لسياسات الاستعمار، سواء في البنية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. من منظور التاريخ الآني، يمكن دراسة كيفية استمرار بعض الممارسات الاستعمارية في أشكال مختلفة، مثل التبعية الاقتصادية أو استمرارية البيروقراطية الموروثة عن الاستعمار. كما يمكن استكشاف كيف سعت المجتمعات المستقلة حديثًا إلى إعادة بناء هويتها الوطنية وصياغة مشروعها التنموي في ظل تحديات داخلية وخارجية. التاريخ الآني يتيح للباحث فهم التفاعلات بين الماضي والحاضر، ما يساعد على تفسير المعضلات الراهنة التي تواجه الدول المستقلة مثل الجزائر، وتحديد سبل التعامل معها على أساس تحليل شامل لتاريخها القريب.

يمكن إسقاط مقاربة التاريخ الآني على فترة ما بعد الاستقلال في الجزائر من خلال فهمها كمرحلة تشكلت فيها معالم المجتمع الجزائري الحديث نتيجة تفاعل الإرث الاستعماري مع التحولات الجديدة. بعد الاستقلال في عام 1962، ورثت الجزائر بنية اجتماعية واقتصادية مشوهة بفعل أكثر من قرن من الاستعمار الفرنسي، حيث كانت البنى التقليدية منهكة، والبنى الحديثة خاضعة لمصالح المستعمر.

في ضوء ذلك، سعت الجزائر المستقلة إلى إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس وطنية، مع التركيز على التخلص من التبعية للمستعمر. من منظور التاريخ الآني، يمكن

تحليل السياسات التي تبنتها الدولة الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال، مثل سياسة التأميمات الزراعية والصناعية في السبعينيات، باعتبارها محاولات لتجاوز البنى الاقتصادية التي فرضها الاستعمار. ومع ذلك، أدت هذه السياسات أحيانًا إلى خلق تحديات جديدة، مثل التفاوت الاقتصادي بين المناطق واستمرار الاعتماد على الاقتصاد الريعي القائم على المحروقات.

على الصعيد الاجتماعي، أدت فترة ما بعد الاستقلال إلى تعزيز الهوية الوطنية من خلال التركيز على اللغة العربية والإسلام كرمزين للوحدة الوطنية، في مواجهة التأثيرات الثقافية الاستعمارية. ومع ذلك، عانت هذه المرحلة من تحديات متعلقة بالتنوع الثقافي واللغوي في المجتمع الجزائري، خاصة بالنسبة للأمازيغية، مما أظهر استمرار التوترات الاجتماعية المتراكمة تاريخيًا.

من منظور التاريخ الآني، يمكن أيضًا دراسة دور الذاكرة الوطنية في تشكيل الوعي الجماعي للمجتمع الجزائري، حيث كانت الثورة التحريرية رمزا أساسيا للوحدة والمقاومة. لكن، في الوقت نفسه، أدت بعض السياسات إلى مركزية السلطة والهيمنة السياسية التي عرقلت التعددية والتنمية الديمقراطية، وهو ما يعكس استمرار بعض آليات الهيمنة التي يمكن اعتبارها إرثًا من النظام الاستعماري.

إجمالًا، تسهم مقاربة التاريخ الآني في فهم ديناميكيات فترة ما بعد الاستقلال في الجزائر، حيث تتشابك محاولات إعادة البناء مع استمرار تأثيرات الماضي، ما يتيح رؤية أوضح للكيفية التي يمكن من خلالها معالجة القضايا الراهنة عبر تحليل هذا التفاعل بين الماضي والحاضر.